# الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011

# *The failed states issues in the Maghreb region and its impact on security balances: a Libya's case after 2011*

**بونيف سامي محمد** *
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
*bounif.samimohamed@univ-alger3.dz*

*تاريخ الإرسال: 2019/10/02 * تاريخ القبول: 2019/11/05 * تاريخ النشر: 2020/01/01*

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة لتحديد التداعيات الأمنية لحالة فشل الدولة في ليبيا على المنطقة المغاربية في ظل الأزمات السياسية الراهنة، فقد أدت الإحتجاجات الشعبية في فترة ما بعد2011 م التي إجتاحت منطقة المغرب العربي لإعادة تشكيل كل من البيئة السياسية والأمنية. ورغم أن أغلبها نجح في المرور من هذه الحالة بإعادة تشكيل النظام أو بناء ديموقراطية ناشئة إلا أن بعض الحالات عجزت الحفاظ على أبسط مقومات الدولة الهيكلية لتصبح نموذجا كارثي للفشل الدولاتي. وتعد الحالة الليبية أبرز نموذج لهذا الفشل بكل معانيه فبعد سقوط نظام القذافي دخلت البلاد في حالة من الفوضى متعددة الأطراف والأبعاد في صورة تصفية حسابات قبلية وصراع على السلطة ومناطق النفوذ في ظل غياب هياكل السلطة والقانون وهو ما جعلها في عجز تام عن القيام بإلتزامتها الخارجية، فكان له الصدى الواسع داخليا وخارجيا لتجد الدول المغاربية نفسها مجبرة على الإستجابة بشكل متزايد للأمن المشترك ومعالجة الديناميات الجديدة في تحدي جديد أمام تفاعلات السياسة والأمن .

**الكلمات المفتاحية:** الأمن الإقليمي، الدولة الفاشلة، الأزمة الليبية، التهديدات الأمنية، التوازنات الأمنية .

***Abstract:***

*This study aims to determine the security implications of the Libyan case as a failed state in the Maghreb region , which was as a result of current political crises after the popular protests in the post-2011 period that invaded the Maghreb region and led to the restructuring of both the political and security environment, although most of them succeeded in passing through this situation by reshaping the system or building an emerging democracy, some cases have failed to maintain the most basic structural elements of the state to become a disastrous model of failed state. The Libyan situation is the most prominent example of this failed cases after the fall of the Gadhafi regime leading the country in a status of multilateral anarchy and dimensions in the form of the tribal war and Conflict about for power and areas in the absence of the official power structures and law, which made it in complete inability to carry out its International commitment, and all of this has resonated widely internally and externally to Maghreb region ,and forced the Countries of the region to respond increasingly to common security and to address new dynamics in a new challenge to security interactions.*

***Keywords:*** *Regional security, Failed state, The Libyan crisis, Security threats, Security balances.*

* . **المؤلف المراسل**

**مقدمة:**

يشهد النظام الدولي منذ فترة توسعا في الإضطرابات الناتجة عن الحروب الأهلية و التدخلات الدولية في ظل صراع متنامي ما بين القوى المختلفة ، والتي تبدو أكثر حدة في المناطق التي تكون وحداتها عاجزة عن مسايرة هذا الصراع ، و أمام مأزق التعامل مع هذه التحديات غالبا ما تجد الدولة المنتمية لهذا الإقليم غير قادرة أو غير مستعدة بالشكل الكافي أو عاجزة تماما عن مسايرة الوضع ، فمسألة الأمن في هذه الأوضاع تكون اشبه بواقع مفتوح على تأثيرات أشمل و أكثر إنتشارا بما يتجاوز قدرة الدولة الواحدة على المواجهة ، ومن خلال هذا فإن الإفتراض بوجود نوع من الإستقرار في النظام الأمني يرتبط بطبيعة ميزان الأمن الجماعي وتوزيعاته داخل الإقليم و خارجه، وتعد منطقة المغرب العربي من أبرز الأمثلة التي تعاني من هذا المأزق الأمني فالانتماء لمنطقة قوس الأزمات لا يمنح مجالا كبيرا للاستقرار، وفي ظل هذه الظروف فإن مسألة تنامي التهديدات الأمنية يعد أمرا طبيعيا خصوصا وأن المنطقة لم تعرف إستقرار حقيقيا بعد إستقلالها حيث عانت كثيرا من الصراعات البينية والأزمات الداخلية وتجاذبات الأدوار الأجنبية أنذرت بأن مسألة الأمن بفهومه الجماعي يبدو صعب المنال.

وبالتركيز على موضوع توزيع الأمن داخل الإقليم فإن الملاحظ أن مسألة العدى و الإنتشار مرتفعة نظرا للترابط الكبير بين وحدات الإقليم ، فلم تأخذ الإحتجاجات التي بدأت في تونس سنة 2011م وقتا طويلا حتي تنتقل للدول المجاورة وصولا لمصر و ليبيا التي عرفت نوعا مختلف تماما ، فقد شهدت على غرار الدول الأخرى مطالب واسعة للتغيير إلا أن الأطراف المحلية عجزت عن الوصول لأهدافها في إسقاط النظام ما إستدعى دخول أطراف خارجية لإنهاء سيطرة القذافي على مفاصل الدولة ، و الذي جعل من نفسه محور تفاعلات النظام داخليا و خارجيا ومع نهاية عهده دخلت البلاد في حالة شديدة من العنف المتزايد ، وما يميز الحالة الليبية أنها دولة مفتوحة جيوسياسيا و همزة وصل بين عدة أقاليم حيوية وفي ظل فشل مؤسسات الدولة الليبية وغياب السلطة الضابطة أصبحت الدولة مرتعا للصراعات القبلية و المليشيات المسلحة،و تم إثر هذا تغذية المخاطر الأمنية العابرة للحدود من تنظيمات إرهابية و جماعات منظمة و كذا الهجرة غير الشرعية و غيرها من تهديدات أمنية.

**أهداف الدراسة :** تبرز أهداف الدراسة في خطين أساسين الأول يركز على الجانب المفاهيمي للدراسة من خلال التطرق لمفهوم الأمن الإقليمي و كذا التطرق لمفهوم الدولة الفاشلة و تأثيراتها على مسائل الأمن ، أما الخط الثاني فهو محاولة إيجاد فهم لتداعيات الأزمة الليبية على المنطقة المغاربية في مختلف الجوانب خاصة في ظل وجود ترابطات كبيرة بين دول المنطقة جيوستراتيجيا ،و مع تنامي الفراغ في ليبيا فإن هذا يهدد بتواجد سيناريو جديد لأفغانستان و سوريا لكن بصورة أعنف .

**إشكالية الدراسة :** بعد مرور فترة من الزمن من إنهيار الدولة الليبية و زعزعة الإستقرار الداخلي ظهر عجز في الساحة الإقليمية عن إيجاد قدر من التوازن الأمني ، و رغم أن سقوط نظام القذافي لم يكن الإستثناء فقد سبقه بن علي في تونس و مبارك في مصر لكن ليبيا كانت لها الخصوصية الأمنية في المنطقة ، فقد حافظ العقيد القذافي على وحدة البلاد لفترة من الزمن و كان من أكثر اللاعبين تأثيرا على الجغرافيا السياسية بالأخص في منطقة الساحل و الصحراء لذلك فإن إختفائه دل على عواقب تتعدى الجبهة الداخلية في ليبيا باتجاه جميع أنحاء المنطقة و منه يتم طرح الإشكال التالي :

ما مدى تأثير فشل الدولة في ليبيا على مسائل التوازنات الأمنية و الإقليمية في المغرب العربي ؟

**فرضية الدراسة :** كلما تزايد الخلل الوظيفي للدولة الليبية على المستوى الداخلي تزايدت التهديدات الأمنية نحو الإقليم المغاربي.

**منهجية الدراسة :** تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي يعرف على أنه طريقة علمية تتميز بالعمق و الشمول و التحليل الدقيق لأي ظاهرة ، وهي عملية شائعة الإستخدام لتجميع أكبر قدر من المعلومات عن حالة معينة بما يشمل كل المتعلقات القريبة و البعيدة المرتبطة بكل جوانبها التاريخية و الحالية (بوذراع، 2001، ص283). ومن خلال التركيز على حالة الليبية فإنها تعكس مجموعة من المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة على موضوع التوازنات الإقليمية و الأمنية في المغرب العربي ، والتي ظهرت مباشرة بعد التغيرات التي شهدها ليبيا بعد الإسقاط القسري للقذافي من تهديدات أمنية و تدخلات أجنبية واسعة المجال أثرت بشكل أو بآخر على المنطقة المغاربية ككل ، و تم من خلال خطوات هذا المنهج تجميع المعلومات عن الحالة الليبية والإحاطة بأغلب جوانبها للوقوف على أهم مميزاتها و تأثيراتها على إطارها الخارجي المتمثل في المنطقة المغاربية.

**المحور الأول : التحديد الوظيفي لمصطلحات الدراسة.**

يشير رونالد باريس Ronald Paris أنه: "مع بدايات التسعينيات ظهر تهديد جديد للأمن العالمي و الرفاهية الإنسانية يتمثل في العنف الداخلي و الحروب الأهلية والتي لها آثار إنسانية واسعة تتعدى حدود الدولة الواحدة "، إن ما ذهب إليه رونالد باريس قد يشير لوجود ترابط كبير حاليا بين دلالات الأمن و الوضع الداخلي للدولة خاصة و أنها كانت تعتبر الضامن الأول للأمن ،بالتالي فالإشكالية المطروحة تتعدى موضوع الإيفاء بهذا الأمن لتصبح هي بحد ذاتها تهديدا لما حولها ، و تسعى العناصر التالية لتحديد هذه العلاقة و حدود كل مصطلح من خلال التطرق لأهم إجتهادات المفكرين و الدارسين لتقديم شرح لهذه العلاقة الإصطلاحية و الوظيفية .

**أولا. تحديد مصطلح الدولة الفاشلة.**

بالحديث عن مصطلح الدولة الفاشلة فهو نتاج للبحث الأمريكي لتوجهاتها الجديدة عقب نهاية الحرب الباردة في منتصف تسعينيات القرن الماضي و التي ألقت بضلالها على سياسيتها الخارجية لحقبة كبيرة من الزمن ، إلا أن هذا المصطلح عرف إستخداما كبيرا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب، والذي أعاد تصنيف العالم من جديد و أدى لظهور تمييز بين الدول القوية و المستقرة داخليا و الفاعلة في النظام الدولي في إطار ما يسمى بمحاربة الإرهاب ، و بين تلك الدول العاجزة عن أداء أبسط مهامها و غالبا ما تكون مصدرا للإرهاب و التي تم الإشارة لها بإعتبارها دولة فاشلة ، و في التالي تحديد أكثر للمصطلح و علاقته بمسائل الاستقرار و الأمن بكل مستوياته.

**1. تعريف الدولة الفاشلة :** يعتبر كالفي هولستي Kalevi J Holsti من الأوائل الذين تحدثوا عن الفشل الدولاتي في فترة الحرب الباردة في مؤلفه " الدولة ، الحرب ، دولة الحرب " ، " The state , War , the state of war " ، و الذي أشار للمشكلة المركزية في الألفية القادمة التي ستنتقل الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول بحيث تعكس عدة مؤشرات تتباين في مداها و تأثيراتها ،فهي فيروس قد يعطل سير الدولة أو يشلها تماما ما يجعلها في مصاف الدول الفاشلة ،أما جايمس رايت James Wright الدولة الفاشلة فيعرفها على أنها تلك الدول غير القادرة على التحكم في أراضيها مما يعيق عملية تطبيق القانون العام و ينتقص من سيادتها على المستوى الخارجي (fraser, 2018) ، و يركز جيمس رايت في هذا التعريف على أهمية السيادة على الأرض كأهمية تبرز عند التعامل مع الوحدات الأخرى ، أما روبرت روتبرغ Robert Rotberg فيرى أنها تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي و لم تعد قادرة على توفير السلع الأساسية لسكانها ما يجعل حكومتها تصبح فاقدة الشرعية في نظر مواطنيها وحتى في نظر الدول الآخرى بطبيعة الحال ، و هذا التعريف يحدد أهمية الخدمات و السلع الأساسية للمواطنين كمعيار لشرعية النظام السياسي و بقاء الدول، أما كل من غراهام إيفانز Graham Evans و جيفري نونيهام Jeffrey Newnham فيضعان تعريفا مهما يؤكد على أنه تطور جديد و خطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة يتمثل في إنهيار القانون و النظام و الخدمات الأساسية. (منصر، 2018، ص 220)

ومن التعريفين السابقين يمكن تمييز أهم معايير للإستدلال عن الدولة الفاشلة فيتم الإشارة إلى عجزها عن التحكم في أراضيها و بسط السيادة و توفير الخدمات الأساسية إضافة لضياع هيبتها على المستوى الخارجي مما ينتقص من قيمتها و يقلص من إستقلال قرارها السياسي ، أما تشوماتسكي Chomsky فيرى أنها تلك الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها حتى إن كانت تملك أحد أشكال الديموقراطية ، و يميز تشومسكي بين مصطلحات الدولة الفاشلة Failed state والدولة المارقة Backlash state و الدولة الخارجة عن القانون Pariah state التي ظهرت في نفس الوقت ، فالدولة المارقة هي التي لا تطيع المجتمع الدولي أو بالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الخارجة على القانون فهي تلك التي لا تعترف بالقوانين الدولية و لاتلتزم بها بأي شكل من الأشكال ، وعموما فإن التعريف الإجرائي يحدد مجموعة من السمات و المؤشرات أهمها هي فقدان السلطة المركزية سيطرتها على إقليم أو مجموعة من أقليم ضمن نطاقها ، وفقدان الدولة القدرة على السيادة على مواطنيها أو ممارسة مهامها الروتينة سيعرضها لإضطرابات دورية و قد تنهار من الأساس ، والتي قد تشكل تهديدا أمنيا يمتد مداه لأبعد من الإقليم المنتمية إليه .

**2. معايير تحديد الدولة الفاشلة :** توجد عدة معايير يمكن وفقها تحديد مدى الفشل الدولاتي والمعبر عن حالة غياب شرعية السلطة السياسية لدى المواطنين داخل إقليم الدولة و خارجها و هي كالتالي :

**أ.** المؤشرات السياسية : وهي تلك المعايير السياسية التي تستعمل لقياس مدى الفشل الدولاتي ، و تتمثل أبرزها في أزمات الشرعية السياسية و القانونية لدى النظام القائم ،وكذا غياب سلطة القانون و شيوع الفوضى و عامل إنتشار الفساد و بروز عامل التدخلات الخارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . (حادي، 2018، ص 436)

**ب.** مؤشرات الفجوة الأمنية : إذا كانت مقاربة الأمن الإنساني في الفترة الحالية تجعل من الدول شبه آليات و وسائل سلطوية لمعالجة الإحتياجات الأمنية و الإنسانية للمواطنين داخل الإقليم ، فالدور الأساسي هنا يتمثل في ضمان التحرر من الحاجة و الخوف و في حالة غياب هذا العنصر فإن شبح الفشل الدولاتي قد يهدد هذه الدول في ظل غياب الكفاية الأمنية المادية و المعنوية للأفراد و الجماعات . (بحري و شرايطية، 2016، ص 21)

**ج.** المؤشرات الإقتصادية : تبرز هذه المؤشرات في أبسط دلالاتها في عجز الدولة عن توفير حاجيات مواطنيها من السلع و الخدمات الأساسية، وغالبا ما تعكس واقع غياب التنمية و كذا عدم القدرة على خلق نظام إقتصادي يحقق إحتياجات الإفراد و الجماعات وتكون بذلك إمتداد لعملية التوزيع غير العادل للثروات و سيادة لحالات الفساد و إحتكار فئات معينة للثروة في مقابل حرمان الأطراف الأخرى .

**د.** المؤشرات الاجتماعية : وهي تلك المظاهر الدالة عن حالة النمو الديموغرافي غير المتوازن مع النمو الاقتصادي و كذاتنامي في ظاهرة الهجرة و التهجير بكل أنواعها ، و وجود حالات إرتفاع في معدلات الجهل و الأمية و الصراعات العرقية و الإثنية الناتجة عن التنوع الهوياتيي مما قد يدفع بظهور الولاءات القبلية و العشائرية على حساب الولاء العام للدولة. (brooks, 2005, pp. 1184-1186)

**ثانيا . مفهوم الأمن الإقليمي و علاقته بالدولة الفاشلة :**

يعود ظهور هذا مصطلح الأمن الإقليمي Regional Security في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، و إنتشر إستخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية نظرا للظروف الدولية التي سادت في ذلك الوقت والتي أعطت هذا المفهوم دفعا كبيرا أكاديميا و عمليا (طشطوش، 2002، ص 17)، وقد إرتبط الأمن الإقليمي بعدة توجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية ، وتعد المدرسة الإقليمية الجديدة New Regionalism من أوائل المدارس التي طرحت فكرة الإقليمية إذا أنها نشأت لمواجهة فكرة العالمية من خلال الدعوة لبناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن و السلم ، كما ساهمت مدارس التكامل مثل الوظيفية الجديدة أيضا في الدفع بفكرة الإقليمية من خلال الدعوة بضرورة العمل الإقليمي المشترك ، وقد كان

لمدرسة النظم نفس وجهة النظر حول هذه الفكرة والتي ترى بدورها بأن أنماط العلاقات بين الدول تعكس تشابهات كبرى في المصالح و البنيات مما يؤدي إلى نشوء النظام الإقليمي المشترك(stephen, 2017) ، ورغم إختلاف زاويا النظر بين المدارس السابقة إلا أن كلها تشترك في أن الأمن الإقليمي يعبر عن السياسات التي تنتهجها الدول التي تنتمي لإقليم واحد و التي تسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها و قواها لتحقيق أمنها في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من الخارج.

**1. التعريف بمصطلح الأمن الإقليمي :** يعتبر الأمن الإقليمي أحد مستويات الأمن المتعددة و الإمتداد الطبيعي للأمن القومي، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم فيعرف في أحد التفسيرات على أنه تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الأطراف إتجاه قضايا مشتركة، بينما هناك من ربطه بجانب معين فقط من خلال إعتباره سياسة مجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم عسكري مشترك لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم ،و كلا الربطين يشدد على موضوع العمل المشترك بالتالي فإنه يمكن القول على أن الأمن الإقليمي مصطلح يدل على حالة من العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن في النطاق الإقليمي و الذي يحدد عن طريق ثلاثة معايير أساسية هي :

**أ.** المعيار الجغرافي : يشير هذا المعيار لعنصر الجوار و ما يتضمنه من إرتباطات طبيعية و بشرية ،و الذي يعكس التفاعلات و المصالح الاقتصادية و الأمنية و السياسية و ما تفرزه من إيجابيات أو سلبيات لأطراف الإقليم.

**ب.** المعيار السياسي و الإيديولوجي : و يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة و ما تطمح إليه من أهداف تساهم بخلق علاقات خاصة مع الأطراف الأخرى .

**ج.** معيار قوة الدولة : يعكس هذا المعيار العلاقة الإرتباطية بين قوة الدولة و نطاق أمنها حيث كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها و إتسع مجال أمنها مما يدفعها لأخذ تدابير لحماية أمنها في المحيط الإقليمي.

وعلى صعيد آخر فقد إرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمجموعة من المصطلحات مثل مصطلح " الأمن الجهوي " الذي يعرف على أنه عملية تأسيس مجموعة أمنية تربط بين جماعات سياسية تملك مواصفات الجوار التي تتخطى حدود الإقليم و تكون بدورها أدركت حجم التهديدات الأمنية المشتركة و تسعى للعمل المشترك لمواجهتها ، و مصطلح " الجماعة الأمنية " الذي يعبر عن تكتل بين مجموعة من الدول تسعى لخلق مستوى معين من التعاون الأمني و قد حددها ويليام لويس William Louis في أنها تلك المجموعة الأمنية التي تخلق بينها ترتيبات أمنية ، و كلا المصطلحين يرتبط وضيفيا بالأمن الإقليمي كونه يعتبر جزء من هذا المسار المتعدد الجوانب و الأبعاد. (عكروم، 2011، ص 22)

**2. حدود المصطلح:** يعتبر الأمن الإقليمي حلقة الوصل بين البعد الوطني للأمن و مافوقه ، وهو الإمتداد بين كل المستويات و المعبر عن طبيعة الترتيبات الأمنية الخاصة بكل دولة إتجاه التهديدات المحلية أو العالمية، فهو نتاج تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم لا تنفصل بدورها عن نظيرتها العالمية بالأخص إذا كان الإقليم يملك خصوصيات هامة تجعله محل تنافس دولي بين القوى الكبرى ، و يتم تحديد ثلاثة مؤشرات تعبر عن أهميته ، أولها الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها الإقليم أما ثانيها فتمثل المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى فيه و ثالثها تدل على الموقع الإستراتيجي و دوره في النظام العالمي،و كل هذه المؤشرات تتطلب مجهودا خاصا من طرف دول الإقليم يتناسب مع الوضع القائم. (كشك، 2012، ص 54)

وإذا كان تعريف الأمن القومي يعني التحرر من التهديدات التي تشكل خطر على بقاء الدولة فالأمن الإقليمي دون شك يشمل توفير العناصر الأساسية مثل السلامة الإقليمية و السيادة الوطنية و الحرية وكذا

الظروف الكافية لرفاه المجتمع و تطوره ، و مع ذلك فالنظر في مسألة الترابط بين الجانب الإقليمي و مايدنوه و يعلوه من جوانب أخرى تتطلب الإشارة لنوعين محددين هما :

- الجوانب الخارجية للأمن القومي المتعلق بإقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع مشاركين آخرين في العلاقات الدولية في المنطقة،و من هذه الزواية تبرز عناصر مهمة تتمثل في هيكل النظام القائم وأهمية العلاقات الإقليمية و الأنشطة داخله و كذا موقع الدولة و المنطقة التي ينتمي إليها البلد.

-دور الإقليم و وظيفته في النظام الدولي المتغير فضلا عن الإستراتيجيات المسيطرة على الأمن القومي لدول المنطقة (kusztal, 2016, p. 18)، وبالتالي فإن أمن دولة ما مرادفة لحالة العلاقات في الإقليم والتي تدل على الآليات الواقعية و المعقولة للحد من المخاطر والقواعد الإجرائية و مبدأ عدم استخدام القوة التي يقبلها المجتمع الدولي والإقليمي ، فهي حالة يشعر فيها أفراد الإقليم و المجتمع الدولي بالأمان النسبي أي أنهم يتحررون من أي تهديدات عسكرية أو ضغط سياسي أو إكراه إقتصادي.

**3. الدولة الفاشلة كتهديد للأمن الإقليمي :** يصف كل من زارباب إقبال من جامعة بنسيلفانيا و هيلافي ستار من جامعة جنوب كارولينيا أن الدولة الفاشلة بمثابة " الجار السيئ " في مقالهما الصادر عن مركز إدارة الصراعات وعلوم السلام في ديسمبر 2008م بعنوان " **Bad Neighbors : failed states and their consequences الجار السيئ: الدولة الفاشلة وعواقبها "**، حيث تمت الإشارة لها على أنها تلك البيئة العاكسة لمجموعة من الآثار السلبية خاصة فيما تعلق بالإنشار المكاني لهذه العواقب فالاستقرار والانهيار لا يقتصر فقط على الحالة المنهارة بل تتعداه للوحدات التي تقع في مسافة قريبة من الحالة الفاشلة(iqbal & harvey, 2008, p. 315) ، فآثار الفشل الداخلي للدولة ينعكس بشكل مباشر على تعطيل السير الطبيعي للدول على مستوى غياب سيادة السلطة القائمةعلى أراضيها و حدودها مع الدول المجاورة لتنتقل مشاكلها خارج الحدود ، فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد عدة آثار غير مباشرة متمثلة في كل من الفقر و المرض و العنف و تدفق اللاجئين تصبح تهديدا خارجيا يضاف لذلك مجموعة الأثار المباشرة مثل تنامي حركات التمرد و الإرهاب و التهريب بكل أشكاله و قد تؤدي لإنتقال الجريمة العادية لمستويات الجرائم المنظمة بعد الإستفادة من إنتشار الأسلحة على نطاق واسع في ظل فشل السلطة في إحتكار وسائل القوة ، و كل هذه العوامل قد تؤدي لحالة عدم إستقرار إقليمي واسع النطاق بالتالي فإن التهديدات تتعدى الأشخاص المتضررين فقط بل عدد الجهات الدولية الفاعلة. (lisner, 2016, p. 10)

وتجدر الإشارة إلى أن مدى تأثر الدول الأخرى تترافق مع المتغيرات التابعة لحالات فشل النظام ، و هذه المتغيرات تأخذ في الحسبان أهمية الموقع الجغرافي و التشتت المكاني في فهم ديناميكيات التهديدات الأمنية ، ثم إن هذه الآثار سوف تتأثر بالسلب بزيادة نماذج الفشل و ترتبط في هذه الحالة بمدى قدرة الدول المجاورة على المواجهة فعامل إنتشار التهديدات يتزايد في الإقليم المفكك أمنيا ، و يشير كل من زرياب و هيرفي أنه توجد حالتين أساسيتين تتمثل الأولى في الدولة المرجح فشلها و هي تلك الحالة التي تعتمد في بقائها على عنصر الدعم الخارجي ورغم أنها قد تتميز بنوع من الاستقرار إلا أنها ستنهار بتوقف هذه الدعم حسبهم وغالبا لن تعرف إنهيارا كليا وهي أقل ضررا على المستوى الإقليمي ، أما الحالة الثانية فهي الأصعب وتتمثل في الفشل الكلي للدولة و تكون في المجمل نتاج تراكمات تاريخية ساهمت في رفع مستويات الخطر و تتميز هذه الحالة بالفجائية وهو ما يضع دول الإقليم في مأزق أمني فور سقوطها.(iqbal & harvey, 2008, p. 328)

**المحور الثاني : الحالة الليبية في ظل تداعيات إسقاط القذافي ما بعد 2011م.**

إن المظهر الأكثر وضوحا للفشل الدولاتي قد يرجع لعدم قدرة هياكلها التقليدية على التكيف بما لايدع مجال للإصلاح سواء في جهود البناء أو إعادة البناء ، فالأولى قد تشمل هياكل الحوكمة و الثانية قد ترجع

لهياكل الحكم التي تميز الدولة وكلا الحالتين ترتبط بعدم قدرة الدولة على ممارسة سيادتها ، والتي تنقسم بدورها لقسمين أساسيين فمنها ما هو داخلي و يرتبط بواقع التماسك الإجتماعي و ثبات العناصر الداخلية و عملية إحتكار وسائل الإكراه بين الأطراف الرسمية و غير الرسمية ،أما الجزء الخارجي فيرتبط بمخرجات السيادة وتداعياتها القانونية على المستوى الدولي( واقع الإعتراف الدولي بالدولة) (منصر، 2018، ص221)، و مما سبق فإن الفشل الدولاتي حالة ترجع بالأساس لعملية بناء الدولة لذلك فالحالة الليبية حملت في طياتها بوادر الفشل في ظل غياب المأسسة الحقيقية داخلها و إرتباطها بالأساس بالشخصية الكاريزمية لمعمر القذافي.

**أولا. البناء الهيكلي للنظام السياسي الليبي في فترة القذافي ( دولة سلطة الفرد ).**

تعد ليبيا أحد المناطق الهامة دوليا فهي تحتل موقع إستراتيجي في شمال إفريقيا و تتوسط إقليمي الشرق الأوسط و المغرب العربي ما بين محوري مصر و الجزائر ، و تمتد جنوبا لمنطقتي الساحل الإفريقي و القرن الإفريقي نحو السوادن و تشاد و النيجر ، و تشكل الصحراء المساحة الأكبر للدولة و يتركز أغلب سكانها في الشريط الساحي الشمالي المطل على البحر المتوسط ، و لم تعرف ليبيا ما بعد الإستقلال إستقرارا سياسيا بمعانيه الحالية فقد ميز الفساد الإداري فترة الملك السنوسي بالأخص بين حاشية الملك ، و كذا ظهور بوادر التبعية الكبيرة لليبيا للغرب ما أثار حفيظة الشعب الليبي الذي رأى أنه لم ينل إستقلاله كاملا ، و هو ما شجع مجموعة من ضباط الجيش و على رأسهم معمر القذافي للإنقلاب على الملك، و قد تم ذلك في1969 م و وصل على إثره معمر القذافي للسلطة ليشكل أحد أميز الأنظمة السياسية في العالم .

وأسس معمر القذافي نظامه على أساس نظام الفرد الواحد فقط ، وقد ظهر ذلك في فترة السبعينيات التي عرفت إختلافات داخل صفوف مجموعة الضباط الأحرار التي أطاحت بالملك السنوسي ، و إنتهت بإنسحاب أغلب أعضائه إما بالإستقالة أو التطهير ، و إنفرد بعد ذلك القذافي بتطبيق أفكاره و إيديولوجيته على الدولة عن طريق ما سمي **" بالنظرية العالمية الثالثة "** التي تمزج بين الإتجاهين السائدين في ذلك الوقت( الليبرالية و الإشتراكية) وذلك بتطبيق أسلوب ما سمي بالديموقراطية المباشرة عن طريق المؤتمرات الشعبية و اللجان الشعبية وقوض في ذات الوقت التنظيمات الحزبية و النقابية و كان الإعتماد الأكبر على التوزيع القبلي في الدولة ، بذلك فإن القبيلة كان لها الدور الأساسي في تشكيل خارطة الولاءات و الإنتماءات في ظل دفع معمر القذافي للفكر القبلي نحو التمدد و الإنتشار (عبيد، 2012، ص34)، وقد تم توزيع القوة و النفوذ بين القبائل على أساس القرابة بالدرجة الأولى والولاء للنظام و هي كالتالي:

- قبائل مصراته : و تتمركز في مدينة مصراته شرق العاصمة طرابلس و تعتبر من أقوى القبائل إقتصاديا كونهم يمتهنون التجارة و هي من أوائل القبائل الثائرة على نظام القذافي نظرا لخلافاتها الكثيرة مع قبائل السلطة التي كان برتكز عليها القذافي ، و تعتبر من أبرز المستفيدين من الثورة نظرا لحصولها على قدرات عسكرية كبيرة المقدرة بنحو 35 ألف مقاتل و حوالي 200 دبابة و أعداد ضخمة من الأسلحة الخفيفة و الثقيلة.
- قبائل الورفلة : ويتمركزون بمنطقة فزان جنوب شرق العاصمة طرابلس و يتواجد بعضهم بمناطق بنغازي وسرت ، والتزمت القبيلة الحياد إبان الثورة الليبية إلا أن بعض أفرادها قاتلوا مع القذافي مما أدى لوجود مناوشات مع القبائل الثائرة .
- قبائل القذاذفة: وهي القبيلة التي إنحدر منها الزعيم السابق معمر القذافي و تتمركز بمنطقتي سبها و سرت على مستوى غرب العاصمة طرابلس و وسط البلاد بإتجاه الحدود التونسية و الجزائرية ، و تعد هذه القبائل الأكثر تسليحا وجاهزية بفعل سياسات النظام السابق مما جعلها تحظى بإستقلالية نوعا ما مقارنة بالقبائل الأخرى .

- قبائل المقارحة: وهي ثاني أكثر فئة تسليحا و نفوذا بعد قبيلة القذاذفة كونها إستفادة من وجود أفرادها في النظام الليبي حيث إنحدر منها عبد السلام جلمود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعد سنة 1993م و كذا عبد الله سنوسي و عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي و يتمركز أغلبهم في منطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا .
- قبائل الترهونة: وتضم عددا كبيرا من القبائل و هي فئة تملك إرتباطات عديدة مع قبائل عديدة قد تصل لنحو ستون قبيلة و تتمركز في الجنوب الغربي لطرابلس ، و عرف عنها مشاركة أفرادها الكبيرة في القوات المسلحة الليبية بإعتبار أن ولائها للقبيلة أقل نسبيا من القبائل الأخرى نظرا لطبيعة تكوينها .
- قبائل الورشفان: وهي القبائل الأكثر تمدنا نظرا لتمركزها في المدن الكبرى و خاصة طرابلس .
- قبائل الزنتان: وهي قبائل أمازيغية تتمركز في منطقة الجبل الغربي و تملك إرتباطات واسعة مع أمازيغ المغرب العربي ككل .
- القبائل الصغيرة : وهي مجموعة القبائل المتكونة من مجموعات صغيرة مقارنة بالقبائل الأخرى و تتمثل في أولاد سليمان و العبيدات والبراصعة والعواقير والمسامير وتنتشر في التراب الليبي و تملك إرتباطات إقليمية واسعة.
- قبائل الطوارق: وهي أحد القبائل الأمازيغية التي تمتلك إمتدادات واسعة على المستوى الإقليمي و يتركزون في الجنوب الغربي بإتجاه الحدود الجزائرية النيجيرية ، و يعتبرون من البدو الرحل حيث يستغلون المناطق الصحراوية الواسعة جنوب ليبيا و الجزائر بإتجاه منطقة الساحل الإفريقي في التنقل ، و قد عانت هذه القبائل الإضطهاد الممنهج في عهد القذافي حيث حرم أبنائها من الرقم الوطني و جواز السفر ،وتعرف هذه القبائل عدة صراعات مع القبائل المجاورة على منافذ التهريب الحدودية بشكل دائم إزدادت حدته بعد سقوط نظام القذافي (حجازي، 2017، ص ص 7-6)

مما سبق ذكره فقد ساهم هذا الواقع في تأسيس فكر لدى الفرد الليبي الولاء العشائري قبل الولاء للدولة ، وهو ما إنعكس في سيطرة القبائل الموالية له على الأجهزة السيادية كضمان لأمنهم ومصالحهم ، و في المقابل تم إعتماد المؤتمرات و اللجان الشعبية كأجهزة سياسية للدولة في أبسط تجسيد لقبلية الدولة ،و ساهم إقتصاد الريع في تثبيت معالم هذا النظام بإعتبار ليبيا أحد أكبر الدول النفطية من خلال توزيع العوائد النفطية بشكل مباشر على السكان رغم الغياب التام لكل مظاهر الحياة السياسية وحرية التعبير في تجسيد واضح لإستراتيجية شراء السلم ، إلا أن عامل الفساد و غياب المأسسة ( أصبحت فئة ذات إنتماء قبلي معين تتحكم في توزيع الريع )أدى لوجود حالة من التهميش السياسي و الإقتصادي و الحرمان الاجتماعي ما ساهم في بلورة حالة من النقمة و العداء بين القبائل . (حادي، 2018، ص 440)

وعلى صعيد الأجهزة الأمنية فقد عمل القذافي على عدم وجود أي تنظيمات عسكرية من خلال تسليح القبائل كبديل أمني لدور الجيش ، و بدأ ملاحظة هذا التراجع بعد حرب التشاد حول منطقة أوزو التي خسرت فيها ليبيا أغلب وحداتها ( 6000 من أصل 15000 جندي)، و يرى البعض أن القذافي أراد توظيف هذه الحرب لتحجيم دور الجيش الذي كان يشكل تهديدا لسلطته ، و قد حمل آن ذلك القادة العسكريين المسؤولية و قام بإضعاف مرتباتهم و فتح باب الإستقالة للعاملين في القطاع ، و بعد محاولة إنقلاب 1993م التي قام بها أحد القيادات العسكرية تم إحالة كبار الضباط على التقاعد الإجباري و الإبقاء على وحدات قليلة لحماية الحدود ،وتم في المقابل تقوية الكتائب الأمنية التي كان على رأسها أولاد القذافي و المقربين منه و المتكونة أساسا من النسيج القبلي ، و بذلك أصبحت القبيلة وسيلة للتوظيف الأمني و السياسي أكثر من كونها مكون مجتمعي.

و تأسيسا لما سبق فالمعطي العام في ليبيا قبل 2011م كان يشير لطغيان الفكر القبلي بإمتياز خلال أربعين سنة من حكم القذافي ، و كانت المرجعية السياسية و القانونية في الدولة هو الإستناد لأحكام الكتاب الأخضر الذي قتل كل وسائل الوساطة بين الفرد و الدولة و جسد تركز واسع للسلطات في يد زعيم النظام و كاريزمته و هو ما يجعله الضامن الوحيد لبقاء الدولة التي تزول بزواله . (فكيري، 2017، ص 232)

**ثانيا . الإحتجاجات الشعبية و الإسقاط القسري للقذافي في 2011م.**

أشارت ملامح النظام السياسي في ليبيا في فترة القذافي إلى أن سقوط الدولة أصبحت مسألة وقت ، وبعد إندلاع الأحداث في كل من تونس و مصر سنة 2011م وإسقاط رموز أنظمة دامت لعقود كان الوضع في ليبيا أشبه بالقنبلة الموقوتة و كل الظروف تنبئ بأن قطع الديمينو ستستمر في السقوط نظرا للتشابه الكبير بين ظروف قيام الحركات الإحتجاجية في المنطقة ، و تجسدت فعليا في 17 فبراير 2017م في ليبيا بالرغم أن الظروف الاقتصادية كانت أفضل من الدول الأخرى في شمال إفريقيا لكن المعطيات الأخرى لم تكن في نفس المستوى في ظل المظالم الاجتماعية و السياسية. (تقرير منظمة العفو الدولية، 2011، ص 14)

و قد تجسدت هذه المظالم في ماحدث في سجن أبوسليم الذي أعتبر شرارة الثورة على غرار البوعزيزي في تونس، فقد أمر القذافي بقتل 1296 نزيل في السجن بدعوى التخطيط لإزاحة النظام ، و خرجت على إثرها بعض المظاهرات المحتشمة بداية من 15 فبراير2011م قبل موعد المظاهرات الكبرى بيومين ، و أمر القذافي بإنهائها بشتى الوسائل و هو ما زاد الزخم للمظاهرات التي تلت ذلك اليوم مع إدراك الأطراف الليبية أن القذافي لا يهتم إلا بكرسي السلطة ولو على حساب الشعب الليبي، لتنطلق مظاهرات أكبر منها في 16فبراير و هي الأولى من نوعها في ليبيا بالضبط في مدينة البيضاء و سقط فيها حوالي300 ضحية ، و تعد من بين شرارات ثورة 17فبراير التي إنطلقت في أغلب أنحاء ليبيا تحت شعار" يوم الغضب الليبي" و بدأت بالأساس في مدينة بنغازي شرق البلاد بالإضافة لستة مدن أخرى، وتطورت المواجهات بسرعة بعد تدخل قوات الامن لفض المظاهرات و مع تصاعد العنف قام كلا الطرفين بالتصعيد مع إطلاق النار بالرصاص الحي على المتظاهرين ، و قد قام بعضهم بعد ذلك بالهجوم على المباني الحكومية و إحراقها لتتراوح إحصائيات الضحايا مابين 11و49 ضحية، وإنطلقت بعد ذلك عمليات الخطف والاعتقال بالتوازي مع خطابات القذافي المحرضة على المتظاهرين، و إرتفعت بعد ذلك عدد المدن المحتجة لتشمل أغلب المدن الليبية مع قدوم يوم 18 فبراير و تتوالى الإنشقاقات في صفوف القذافي مع تنامي المواجهات التي كانت تدل على أن أيام القذافي معدودة بالنظر للتوجه الدولي العام نحو دعم إسقاط القذافي. (ضياء الدين، 2014، ص ص 76-80)

و تميزت المراحل التالية بأحداث عنف متصاعدة في إشارة واضحة أن القتال بين الأطراف أخذ منحى الحرب الأهلية وبرزت إثرها توافقات دولية بشأن إعادة رسم الوضع الليبي ما بعد القذافي و ركوب موجة الثورات لإستدراك ما سبق من الأحداث المماثلة في دول الجوار، وهذا ما حدث فعليا إثر قرار كل من الولايات المتحدة و فرنسا و بريطانيا على التدخل لإنهاء حكم القذافي و بدعم لوجستيي من بعض الدول الخليجية مع تعقد الوضع في ليبيا و إستفحال القتال بين ميليشيات نظام القذافي و المعارضة المسلحة و تصاعد لهجة العنف التي كانت تشير إلى عدم رغبة أي الطرفين في التفاهم أو الاتفاق كانت حسابات أخرى تجري لدى الأطراف الخارجية الباحثة عن أدوار جديدة خاصة وأن القضية تم تدويلها مبكرا و تدخل إثرها مجلس الأمن بعدة قرارات مثل 1970 ليتبعه قرار 1973 الذي قضى بفرض حظر جوي **No-Fly Zone** و الذي أوكلت مهامه لحلف شمال الأطلسي **NATO** الذي أرسل مباشرة حاملة الطائرات في المتوسط قبالة السواحل الليبية إستعدادا للعمليات العسكرية لإسقاط القذافي و الذي تصدرته كل من فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية (cadier, 2016, p. 26)، و يضاف لذلك المشاركة النسبية لبعض الدول الأخرى مثل إيطاليا و كندا و إسبانيا

و تولت بعض الدول الخليجية عملية الدعم اللوجستي و المالي تصدرتها كل من قطر والإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية، وقد تم دق آخر مسمار في نعش النظام بوصول الثوار لطرابلس و إقتحام قصر الحكم و هروب القذافي و عائلته يوم ليعلن حقبة جديدة في ليبيا لم تكن أفضل مما سبق فيما بعد.

**ثالثا. مظاهر الإنقسام الداخلي في فترة مابعد القذافي .**

تشير الحالة الليبية في قلب الإقليم المغاربي أبرز مثال للفراغ السياسي في المنطقة حيث أنها تعاني من غياب سلطة مركزية شرعية يمكن التعامل معها ما يجعل المنطقة أمام تحدي حقيقي في ظل عجز واضح للدولة على الإيفاء بأغلب إلتزاماتها تجاه الإقليم، و ترجع جذور الأزمة الليبية في الوقت الحالي إلى فترة موجة الثورات العربية التي وصلت ليبيا في الشهر الثاني من العام 2011م و أدت لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي إثر تدخل قوات حلف شمال الأطلسي بدعوى حماية المدنين. (ضياء الدين، 2014، ص 50)

و لم تعرف ليبيا منذ ذلك الوقت إستقرارا حقيقيا لتتحول إلى شبه دولة تحكمها ميليشيات ، و قد بدأت الأزمة فعليا إثر إقامة أول انتخابات سنة 2012م بعد إسقاط القذافي ، والتي أفضت لإنتخاب المؤتمر الوطني العام و تنصيب حكومة منبثقة عنها ، و قد رفضت أغلب كتائب الثورة هذه النتائج ليبدأ الصدام الداخلي بين القوى السياسية التي رفضت قرارات المؤتمر خاصة فيما تعلق بقانوني العزل السياسي و عملية دمج المسلحين في الجيش و الشرطة ، و هذا ماولد شرخا بين هذه القوى و إنعكس ذلك على الأرض إذ تبرز الخريطة تقسيمات واسعة تتحكم في المشهد الليبيي ممثلة في وجود عدة أقطاب في صراع السلطة والقوة، و يمكن تحديد أبرزها في ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في حكومة الوفاق الوطني في طرابلس و حكومة طبرق و حكومة الإنقاذ في بني غازي والتي تملك كل منها أجندات مختلفة تتماشى والمصالح الإستراتيجية للدول الداعمة لهذه الأطراف إنعكس في شكل توتر دائم داخل ليبيا و أنذر بخطر بتصدير الأزمات (الخطواني، 2017) ، وفي التالي تحديد أهم توجهات هذه الأطراف و إرتباطاتها السياسية و الأمنية :

**أ.** تكتل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني : جاء تشكيل المجلس الرئاسي و حكومة الوفاق الوطني كأهم مخرجات الإتفاق السياسي في 2015م برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية لينهي هذا الاتفاق لينهي الصراع بين حكومة عبد الله الثني المنبثقة عن برلمان طبرق وحكومة المؤتمر الوطني بالعاصمة طرابلس بقيادة خليفة الغويل ، و تم إقرار مجلس رئاسي متكون من تسعة أعضاء بقيادة السراج ،و حظي بدعم أممي و دولي و بعض الأطراف المحلية أبرزها كتائب مصراته و قوات البنيان المرصوص و بدعم أحزاب سياسية أبرزها تكتل العدالة و البناء الذراع السياسي للإخوان المسلمين، ويتحكم هذا المجلس في مؤسستي المصرف الليبي و المؤسسة الوطنية للنفط رغم أن أغلب مواردها تقع تحت سيطرة خليفة حفتر في منطقة الهلال النفطي ،و قد عرف هذا المجلس إنشقاقات واسعة منذ إنشائه بعد بروز الصراعات السياسية و الأمنية منذ إنشائه.

**ب.** تكتل الشرق الليبي : يضم هذا التكتل رئيس الحكومة المؤقتة برئاسة الثني و رئيس مجلس النواب عقيلة صالح و خليفة حفتر اللواء العسكري المتقاعد المحسوب على النظام السابق ( كان يعتبر من بين أذرع القذافي التي خاضت الحرب في تشاد وإختلف معه بعد ذلك ليغادر للولايات المتحدة الأمريكية ليعود بعد سقوط القذافي في 2011م) ، وقد تم تزكيته من طرف القيادات السياسية في الشرق لقيادة الجيش الليبي ،و يتميز هذا التكتل بدرجة كبيرة من التجانس و شعبية كبرى نظرا للإنتصارات التي حققها خفتر على الميليشيات المسلحة بسبب تمكنه من توحيد صفوف القوات الأمنية في وحدة واحدة وحصوله على الدعم الخارجي من أطراف إقليمية و دولية ما مكنه من السيطرة على أكثر من ثلثي ليبيا.

**ج.** التكتلات الصغيرة : تتمثل في التكتلات التي لاتتبع أي طرف و أبرزها أعضاء المؤتمر الوطني السابق و الرافضين لإتفاق الصخيرات، والذين يحظون بدورهم بدعم كبير من مجموعة من الميليشيات ذات التوجه

الخاص أمثال لواء الصمود و قوات فجر ليبيا و تكتل لأنصار النظام السابق الناشط في المنطقة الغربية ممثلا في الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا ، و يسعى هذا التكتل لإعادة ما يدعى مجد الدولة الليبية في عهد القذافي و يضم ميليشيات عسكرية داعمة له أبرزها جيش القبائل . (نوفل، 2017، ص 15)

و في ظل هذه الصراعات السياسية و الأمنية عرف المشهد الليبي عدة تطورات إثر إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر في 10 فيفري 2014م عن ما سمي بعملية "الكرامة" التي هدفت لتخليص ليبيا مما تم تسميتهم بالإرهابيين في محاولة لإستنساخ التجربة المصرية في الإنقلاب على حكم الإخوان ، و نشأت على إثرها صراعات مسلحة بدأت في الشرق الليبي التي سيطر عليها حفتر بعد عدة معارك فيما بعد ليتجه نحو العاصمة طرابلس الغرب لإسقاط حكومة الوفاق المعترف بها دوليا التي يرى حفتر أنها تعتبر جهة وصاية دولية لا تمثل الشعب الليبي ،و نجح فعليا في التقدم نحو الغرب و القضاء على أغلب التنظيمات الإرهابية الناشطة في الوسط الليبي ، كما تمكن من السيطرة على الهلال النفطي و أهم الموانئ في طريقه نحو طرابلس العاصمة غرب البلاد، فيما بقيت حكومة الوفاق تسيطر على أجزاء من طرابلس و بعض المناطق في غرب البلاد، و رغم وجود دعم من المجتمع الدولي لحكومة طرابلس إلا أن القتال على السيطرة على العاصمة لا يزال بين معارك الكر و الفر بين قوات حفتر و الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق. (العلوي، 2017)

أما جنوبا فلا تزال تلك المنطقة الممتدة ما بين حدود جنوب غرب مصر مرورا بحدود شمال التشاد وصلا للحدود الجزائرية محل صراع بين القبائل و الميليشيات بالأخص بين القبائل العربية و التبو و الطوارق حول التدفقات الإقتصادية الثابتة المستمدة من مسالك التهريب و الوصول لحقول النفط ، و قد ساهم التمويل المالي و التسليح المستهدف للفرقاء السياسيين في الشمال لطرف على حساب الآخر في تأجيج الصراع جنوبا، يضاف لذلك تنامي النشاط الواسع للتنظيمات الإرهابية إقليميا وسط دعم من تلك المطرودة من الشمال الليبي في ظل غياب السلطات في الجنوب.(wehrey, 2017)

**رابعا. عامل الأدوار الأجنبية في الأزمة الليبية :**

يقول الباحث في الكلية الحربية الأمريكية **US Army war college** محمد الكتيري أن موقع ليبيا الجيوستراتيجي و دورها في إنتاج النفط ليس مهما فقط للشعب الليبي بل لأطراف خارجية أخرى مما قد يحول ليبيا من دولة فاشلة إلى أخرى فاشلة ذات أهمية و هذا ما يرهن عملية الإستقرار لفترة طويلة من الزمن داخليا و خارجيا (elkatiri, 2012, p. 09)، حيث لم تقتصر المعاناة الأمنية في ليبيا على الوضع المحلي فقط بل شملت العديد من دول المنطقة فطبيعة الوضع الليبي خلق أزمات حادة ألقت بضلالها على الوضع الأمني المغاربي بوجود حالة الفوضى السياسية لم تكن وليدة أطراف سياسية محلية فقط بل أخرى خارجية تؤثر على إستقرار المنطقة ككل ، و في التالي أهم القوى الدولية الفاعلة في ليبيا.

**1.القوى الإقليمية الفاعلة في ليبيا :** إن ما حدث في ليبيا و المنطقة العربية ما بعد 2011م لم يكن متناسقا مع النظام العربي القائم فالدول التي تعتبر من أقدم النظم الشمولية اتجهت لدعم حركات المطالبة بالديموقراطية، والحديث هنا عن الدول الخليجية التي كانت في مقدمة الأطراف الداعمة للتغيير فمنذ إنطلاق الأحداث في ليبيا وقفت هذه الدول في صف موجات التغيير تحديدا كل من السعودية و قطر و الإمارات العربية المتحدة بإستخدام الآلة الإعلامية وقد تم تفسير ذلك على أنه إنتقام شخصي من القذافي الذي كان يملك علاقات سيئة مع أغلب هذه الدول بالإضافة للرغبة في ركوب موجة التغيير التي سادت المنطقة ، ومع سقوط نظام القذافي أخذت الحسابات مجرى آخر بحيث قامت بالتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا بالتنسيق مع بعض النظم الغربية وفق أجندات متضاربة. (الشيخ، 2018، ص 245)

و تعد الإمارات العربية المتحدة أبرز اللاعبين الجدد في المنطقة و ذلك من خلال دعمها للواء خليفة حفتر و حكومة طبرق ، و الذي ينطلق من تفسيرين أساسيين و هو منع الإخوان المسلميين في ليبيا من الوصول للحكم خاصة و أن فترة مابعد الثورات العربية شهدت تنامي لهذا الإتجاه ، و كذا خلق جبهة مصرية ليبية في مواجهة القوى المعارضة لنشاط الإمارات في المنطقة ممثلة في الدور القطري الداعم للتيار الإخواني السياسي في ظل السعي منذ فترة للعب دور إقليمي ريادي ، وقد جسدت رؤية 2030م التي أطلقت في العام 2011 م هذا الطموح من خلال وضع العديد من الخطط في رسم السياسة الخارجية من خلال الجمع بين القوة الناعمة **Soft Power** و القوة الصلبة **Hard Power** و القوة الإفتراضية **Virtuel Power** ، و التي جسدها حمد بن خليفة آل ثاني وزير الخارجية القطرية الأسبق ، و قد وصفها أوليفييه دلالج **Olivier De Lage** الملحق السابق للسفارة الفرنسية بالبحرين في كتابه عن قطر بأنها أحد سادة اللعبة الجدد عن طريق المزاوجة بين المال و الدبلوماسية ،و شكلت الثورات العربية فرصة حقيقية لتجسيد مشروعها في ظل تراجع القوى العربية التقليدية ، و إستغلت علاقتها المميزة بالإخوان المسلمين أكبر تيار منتشر في أغلب الدول العربية ، و أقلق هذا الدور كل من الإمارات العربية المتحدة و السعودية ، و رغم الصراعات الواضحة بين الأدوار الخليجية في ليبيا فإن أغلبها تتفق في سببين أساسيين :

**أ.** رغبة الدول الخليجية في تجنب تكرار السيناريو العراقي الذي إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية في صناعته ، فالأزمات التي يعانيها العراق اليوم و الانسحاب السياسي الأمريكي لصالح أطراف إقليمية خلق أفضلية لقوى أخرى ( إيران و تركيا و الكيان الصهيوني ) على حساب دول الخليج بالدرجة الأولى .

**ب.** رغبة دول الخليج سواء بصورة جماعية أو فردية مثلما هو الحال بالنسبة لكل من قطر من جهة و الإمارات و السعودية من جهة أخرى في إستغلال تراجع القوى التقليدية العربية مثل مصر و سوريا و الجزائر للعب أدوار أكبر مما هي متاحة،فقد سعى الطرف القطري للعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي بإستغلال مكانتها الإقتصادية في المنطقة للحصول على المكانة السياسية وهو ما يتناقض مع مصالح الأطراف الأخرى مثل السعودية التي ترى في نفسها القائد الشرعي لدول الخليج و المهيمن على صناعة القرار و السياسة نحو الخارج ، أما الإمارات فترى في الدور القطري تهديدا مباشرا لدورها و مكانتها السياسية و الإقتصادية في الخليج .

**ج.** شعور دول الخليج في صورة الإمارات و السعودية بحالة من الخوف من إنتقال العدوى ،فقد تتسبب التحركات المناهضة للحكومات في المنطقة لإعطاء الزخم لجماعات المعارضة ، بالأخص أجنحة التيار الإخواني الذي يجمع بين الدعوة و المشاركة السياسية عكس الصورة النمطية في دول الخليج الذي يبعد المواطنين عن أي دور سياسي تحت غطاء المنهج السلفي الوهابي الداعم لسلطة الحكام المطلقة ، و قد بدأ هذا العداء الواضح إثر فترة عبد الناصر في مصر التي طرد فيها الإخوان و إستقبلتهم دول الخليج ، و عمل هؤولاء في القطاعات االحكومية و تم تأسيس حزب الإصلاح في 1974م في الإمارات و هي منظمة غير حكومية و ظهر على إثرها الطموح السياسي للإخوان في دول الخليج الذي يهدد إستقرار أنظمة الحكم الملكية المطلقة في المنطقة ، و إتجهت هذه الدول لمحاربة هذا الفكر و ممثليه عكس قطر التي قررت إحتوائه. (الحسن، 2011)

إن الواقع الليبي يشهد تجاذبات بين قوى إقليمية فدول الجوار تسعى لتحييد الأطراف الأخرى و قولبة الحلول في ليبيا في إطار دبلوماسي في صورة كل من السودان و تونس و الجزائر ، و أطراف أخرى إتجهت لدعم أحد الأطراف مثل مصر بعد 2013م التي تدعم اللواء خليفة حفتر في مايسمى" عملية الكرامة " في مواجهة التيارات الأخرى خاصة تلك المحسوبة على الإخوان المسلمين التي تصنف في مصر على أنها جماعة إرهابية ، و من هنا أصبح الصراع في ليبيا تحت ما يدعى بصراع الشرعيات المنقوصة فمن يملك الأرض لا

يملك الشرعية و من يملك الشرعية لا يملك الجغرافيا و طرف آخر يستحوذ فقط على الإعتراف الدولي ، وكل هذه الأطراف تتواجد على ردار إستقطاب إقليمي و دولي حاد. (عبد الشافي، 2014، ص 06)

**2.مواقف القوى الكبرى من الأزمة الليبية :** بالحديث عن مواقف القوى الكبرى يبرز الموقف الأمريكي أولا الذي يميزه الطابع البراغماتي الكلاسيكي تجاه الحالة الليبية ،فغالبا ما كانت تدخلاتها تندرج في إطار حماية مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في حماية الإمداد النفطي الليبي لمنع المضاربة بأسعار النفط الذي ترغب في مستويات مستقرة من جهة و منع الطرف الروسي و الأوروبي من الهيمنة على الوضع الليبي من جهة أخرى ، و إنقسم هذا الموقف لفترتين أساسيتين تتمثل الأولى في فترة الرئيس الأسبق باراك أوباما الذي أعطى الأوامر بالتدخل لإسقاط القذافي تماشيا و الرغبة الفرنسية و الأوروبية في ذلك ، و إستند في هذا القرار لإعتبارات عديدة منها إرضاء الأطراف الأوروبية للتخلص من القذافي صاحب العلاقات الغربية السيئة ، و كذا توفير الغطاء الأمريكي للتدخل عن طريق حلف شمال الأطلسي لضمان القيادة و الهيمنة الأمريكية في القضية الليبية و قطع الطريق أمام أي تدخل فردي أو جماعي يستثني الولايات المتحدة ، أما الفترة الثانية فتتمثل في فترة الرئيس الحالي دونالد ترامب الذي تزامنت ولايته مع إشتعال الأزمة الليبية و قد وجه سياساته نحو المنطقة من خلال إلزام الطرف الأوروبي بالحالة الليبية ، فقد أكد في العديد من التصريحات أن الشأن الليبي يعتبر شأن أوروبي خالص لا علاقة للولايات المتحدة به و لن تسمح بإستغلالها مرة أخرى حسبه و هذا تطبيقا لبرنامجه " أمريكا أولا ". (الشيخ العلوي، 2017)

و مما إنتهي إليه دونالد ترامب فالأطراف الأوروبية أصبحت تدير صراع آخر في ليبيا بعد إدارتها لعمليات إسقاط القذافي ، وهي تدل بشكل أو بآخر على معالم المصالح المختلفة في الإصطفاف الدولي مع القوى المحلية المتصارعة بالإستناد لمسألة تقاسم الحصص من الثروات الليبية ، و في هذا الصدد يبرز طرفين أولهما إيطاليا التي تملك علاقات تاريخية مع ليبيا و تعتبر الزبون الأول للنفط و الغاز الليبي إذ تعد شركة إيني الإيطالية أكبر مستثمر في النفط الليبي ، وقد حصلت على عقود واسعة في فترة القذافي نظرا للعلاقات الجيدة التي حافظت عليها مع ليبيا ،و قد عارضت التدخل في البداية إلا أنها وافقت عليه تحت مخاوف سيطرة القوى الأخرى على حصتها في ليبيا . (سعيد، 2018)

أما ثانيهما فرنسا التي تسعى لإيجاد مكان لها و حاولت الإستثمار في النفط الليبي سنة 2010م من خلال شركة توتال للإستثمار في حقل الغاز بحوض نالوت غرب البلاد و الذي تعطل بسبب نصوص قانونية و ضغط إيطالي أسفر عن فوز شركة إيني الإيطالية بالعقد ، و ربما كان هذا من بين أسباب التنافس المباشر بين الطرفين على ليبيا بعد 2011م إذ تتهم إيطاليا فرنسا بتعطيل أي إتفاق في ليبيا على خلفية دعمها غير المعلن اللواء خليفة حفتر إثر سيطرته على مناطق الهلال النفطي و الغاز ، و تملك فرنسا أدوات أساسية في لعب دور في ليبيا في صورة علاقاتها القوية بدول الجوار الليبي على غرار تشاد و النيجر الدول الفرونكفونية ، والتي تمثل مناطق نفوذ فرنسي و تملك إرتباطات واسعة مع بعض القبائل الليبية في الجنوب ، بالتالي فإستثمار الطرف الفرنسي في الجنوب الليبي يجعلها تملك ورقة هامة تؤثر على المسار السياسي في ليبيا و يمكن أن تفرضها على الأطراف المنافسة مثل إيطاليا و بريطانيا. (الصريف، 2016)

وزياده على الصراع الأوروبي على ليبيا الذي أصبح واضحا للعيان توجد عدة أطراف أخرى ترى بضرورة للاستثمار في الواقع الحالي ، فتسعى روسيا للوقوف على مسافة قريبة من الصراع في ليبيا و تحاول كسب دور جديد فيها عن طريق الدبلوماسية الحذرة إذ تتواجد نفس المسافة مع الفرقاء الليبين فتملك علاقات جيدة مع سلطة الوفاق في طرابلس و علاقات أخرى لا تقل أهمية مع سلطات اللواء خليفة حفتر الذي تعتبره الرجل القوي في ليبيا ، أما الصين فلم تخرج عن مبادئ سياستها الخارجية المتمثلة في الحياد وعدم الانخراط في

النزاعات بكل أنواعها و تغليب المصلحة الاقتصادية على الرغم من أنها عارضت فرض الحظر الجوي على ليبيا قبل إسقاط القذافي و يرجع هذا لمسألة العقود التي كانت مبرمة مع ليبيا بقيمة تتجاوز 2مليار دولار ، و قد سعت بعد ذلك لدعم التبادل التجاري و ضمان سير مصالحها التجارية و عرضت عدة مساعدات على ليبيا في شكل قروض في مقابل منح الصين أفضلية تجارية مثل عقد شركة النفط الحكومية الصينية Petrochina في 2018م مع حكومة الوفاق الوطني و كذا مجموعة المفاوضات التي قامت بها مع طرابلس للانضمام ليبيا لمبادرة الحرير و الحزام ، و رغم هذا التقارب الصيني الواضح من حكومة الوفاق إلا أن هذا لم يمنع وجود اتصالات مع خليفة حفتر في إطار الاقتراب الحذر حيث تدرك الصين أن هذا الأخير يملك الأفضلية على الأرض إلا أنه يفتقر للشرعية الدولية ما قد يسلب أي اتفاق تجاري معه صفة الإلزامية و يخرجها من دائرة الحياد في الأزمة ، و على الرغم من أن الصين تسعى تدريجيا للتوسع في شمال إفريقيا إلا أنها تتعامل بشكل حذر مع تطورات الوضع في دراسة واضحة للخطوات مع العلاقات مع أغلب دول المنطقة ، و هذا لتقديم صورة جيدة للصين تعكس أنها الطرف الآمن في التعامل التجاري اللامشروط عكس القوى الأخرى. (غير معروف، 2018)

و تأسيسا لما سبق فإن الوضع الأمني لا يبشر بالخير ، فالحديث هنا يتعدى مرحلة من مراحل الضعف التي تمر بها أغلب الدول بحيث أن التهديد أصبح هيكليا يكمن في واقع غياب ثقافة و تقاليد الدولة منذ فترة طويلة من الزمن و إختزالها في شخص القائد الذي أعتبر هو الضامن الوحيد للبقاء و بغيابه تغيب الدولة وجوبا ، لتصبح بعد ذلك ليبيا ساحة صراع قوية للمنافسة الدولية بالتوازي مع تنامي الصراع الداخلي و هو ما كان له الأثر البالغ على نطاقات واسعة بحيث أن الترابط الأمني الإقليمي يزيد من إحتمالية تصعيد النزاعات المحلية لما فوقها من مستويات ، وقد وصف الباحث في الشؤون الليبية " البشير الجويني " الوضع بالشبكة المتقاطعة حيث أن الحديث عن إستقرار المنطقة يبدأ من إستقرار ليبيا ، و الوضع اليوم بدوره تحول إلى ساحة تصفية حسابات بين القوى الدولية و الإقليمية بوجود العديد من الدول تسعى لتطبيق أجنداتها في المنطقة على حساب الاستقرار الليبي وهذا ما أثر على التوازن الإستراتيجي على الأرض و إنعكس بدوره على الأمن الإقليمي. (روطان، 2016)

**المحور الثالث : إنعكاسات غياب الدولة في ليبيا على التوازنات الأمنية في المنطقة المغاربية.**

لطالما شهدت العلاقات الأمنية بين الدول المغاربية نوعا من الضبابية أسست لحالة من غياب الهيكلية بغض النظر عن التطورات الأخيرة الناتجة عن الأوضاع السياسية ما بعد 2011م ، فالواقع المغاربي يكاد يكون غائبا عن الشأن الأمني في المنطقة بالتوازي مع حضور دولي واسع رغم أن هذه الدول هي المتأثر الأول بتداعيات الأزمات الأمنية في المنطقة ، لكن و قبل الحديث عن مسألة التوازنات الأمنية ينبغي توصيف لأهم التهديدات الأمنية و حركياتها داخل المنطقة لمعرفة مدى تأثيرها على واقع توزيع علاقات الأمن داخل الإقليم .

**أولا. واقع فوضى الأسلحة و إنتشار الجماعات المسلحة.**

تكون الدولة في خطر إذا لم يعد إمتلاك السلاح مقتصر على أجهزة و مؤسسات الدولة التي تملك حق الإستخدام الشرعي و القهري للقوة ، وبذلك تكون السيطرة على وسائل الإكراه مفتوحة أمام أطراف متعددة وتساهم في تعاظم تأثير العناصر المسلحة غير النظامية لدرجة تجعل من الصعب على الدولة فرض سيطرتها على أقاليمها لتظهر خلالها سلسلة الحروب الهجينة ( حروب مابين أطراف رسمية و أخرى غير رسمية متعددة الوسائل و الأهداف )، ولعل الحالة الليبية تربط بين العاملين من خلال وجود خزان كبير للأسلحة الناتجة عن غياب سلطة الدولة على مخازن الأسلحة التي كانت تضع القوة المسلحة في عهد القذافي من بين أقوى قوى المنطقة تسليحا ، فضلا عن عملية تسليح الميليشيات التي حاربت ضد النظام السابق ما أنتج واقعا يعبر عن

حالات أمنية خطيرة تربط بين العدة و العتاد ، وفي التالي تحديد لعنصري فوضى الأسلحة و تنامي الميليشيات المسلحة فيي ليبيا .

**1. فوضى الأسلحة و عمليات التهريب:** تقول ميري بترسون الباحثة في جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية " إننا نعلم دون شك أنه أينما وجدت الأسلحة وجد النزاع " (ابصير، 2010، ص 105)، هو قول آخر يؤكد العلاقة بين فوضى الأسلحة و النزاع خاصة في تلك المناطق التي تملك خصوصيات تساعد في تنامي هذه الظاهرة ، و بالعودة لمنطقة المغرب العربي فقد أصبحت بفعل الأزمات منطقة مفتوحة جيوسيايا خاصة نحو مناطق مشتعلة بالنزاعات و الحروب فعلى سبيل المثال تعتبر منطقة الساحل الإفريقي و ليبيا منطقة فارغة في ظل وجود مساحة تفوق 2000 كلم$^2$ غير خاضعة للسلطة في كل من مالي و ليبيا و النيجر و تمثل أكبر منطقة منتجة للتهديدات الأمنية ، و قد أشار تقرير للأمم المتحدة سنة 2011 م لوجود جماعات تنشط في عملية تهريب الأسلحة الليبية إلى ما يقارب 14 دولة مجاورة في ظل غياب سلطة الرقابة في ليبيا ، و تعكس هذه النشاطات ديناميكية متنامية في ظل وجود جماعات مسلحة ناشطة في المنطقة تعتبر الزبون الأول لهذه الجماعات و تستفيد بدورها من هذه الفوضى لتنمية قدراتها القتالية ، وهو ما ظهرت بوادره في الأزمة المالية سنة 2013م التي شهدت عودة قوية للصراع على حدود الإقليم المغاربي ، و كذا أزمة الرهان في تيغنتورين أقصى جنوب شرق الجزائر التي نتجت عن مهاجمة مجموعة إرهابية قادمة من الحدود الليبية على قاعدة نفطية و أخذ رهائن منها و إنتهت بمقتل أغلبها على يد الجيش الجزائري . (حور، 2017، ص 18)

و بالعودة لموضوع تفشي الأسلحة في ليبيا فإنه و على الرغم أن مسألة حظر توريدها ساري المفعول منذ مارس 2011م إلا أن مافيا السلاح تمكنت من كسر الحظر و إدخال المزيد من الكميات بالإستفادة من حالة الفوضى السائدة ، إذ أشار فريق من الخبراء تابع لمجلس الأمن الدولي عن أحد العمليات التي يتم فيها تهريب الأسلحة عبر إيطاليا بواسطة شركتين هما غلوبال واي إلكترونكس **Global way Electronics** و شركة هاي تكنولوجي سيستمز ليمتيد **High Technology Systems Limited** ، و قد تم رصد شراء طائرات هيلوكوبتر بسعر 18.2 مليون يورو و 13 ألف بندقية بقيمة تفوق 41.85 مليون يورو ، و يضاف لذلك مجموعة ذخائر بسعر 44.8 مليون يورو و كل ذلك تم لصالح أطراف ليبية مجهولة. (جوهر، 2018)

ومما لا شك فيه أن مسألة رواج تجارة الأسلحة في ليبيا ما بعد 2011م لها الأثر البارز على عمليات التهريب و التوريد لدول الجوار ، فقد شهدت شرق ليبيا عمليات واسعة لنقل معدات عسكرية معتبرة ، إذ تمكنت مصر من حجز العديد من الأسلحة المهربة و على سبيل المثال قامت السلطات بإلقاء القبض على مجموعات للتهريب في أكتوبر 2011 م ، و كان بحوزتهم صواريخ مضادة للطائرات من طراز SA-14 و SA-18 و SA-16 كانت متوجهة لسيناء.

وعلى مستوى الحدود الغربية الليبية بإتجاه تونس و الجزائر فتشهد المنطقة عمليات تهريب دوري منذ 2011 م ، و لعل أكبرها تم في ما بين العامين 2012 م و 2013 م أين تم ضبط عدد كبير من الرشاشات الآلية و صواريخ معتبرة و كذا ألغام مضادة للدبابات و قذائف **RBG** ، و قد أكدت تقارير جزائرية حيوية تهريب الأسلحة في الحدود الغربية لليبيا و التي تشير لضلوع مايقارب 14 كتيبة تتخذ من هذه التجارة مصدرا للتربح (فكيري، 2017، ص ص 330-331) ، وعليه فإن الواقع الأمني يبدوا أكثر وضوحا خصوصا في ظل الترابطات الكبيرة بين الجماعات المسلحة في المنطقة ككل و التي إستفادت بدورها من رواج هذه التجارة .

**2. إنتشار الجماعات المسلحة:** إن أهم ما تعاني منه المنطقة المغاربية من تهديدات عسكرية تصب في إنتشار الجماعات المسلحة في ظل وجود البيئة المناسبة المتمثلة في الأراضي الصحراوية شبه الخالية ، و قد قدم البروفيسور قوي بوحنية تصنيفا مهما لهذه الجماعات في تتمثل في ثلاث أنواع أساسية:

**أ.** جماعات مسلحة تتبنى إيديولوجيات سياسية لا علاقة لها بالنشاط الإرهابي : و تتمثل في الجماعات الإستقلالية ، و التي قد تخلق مشاكل أمنية للمنطقة المغاربية في حالة تبني إيديولوجيات توسعية و تعتبر حركة الأزواد التي تنشط في مالي أبرزها ، و تصل تأثيراتها للدول المجاورة فهي حركة بنيت على أساس عرقي تسعى لمحاربة ما تصفه بالتهميش العرقي للحكومة المركزية المالية ، وقد قادت عدة ثورات كبرى منذ إستقلال مالي هي ثورة كيدال 1962م ، ثورة الطوارق في عامي 2006م و 2012م (سعيدي، 2016، ص 103)، و بإعتبار أن هذه الحركة ترتبط عرقيا بالجماعات المتواجدة في كل من النيجر و الجزائر و أجزاء من ليبيا فإن خطر الإنقسام لايزال قائما خصوصا و أن الحكومة المركزية في مالي لا تتعامل مع الملف بشكل جيد مما جعل الأطراف الأخرى تتدخل من أجل إحتواء الأزمات المتكررة متمثلة في الجزائر بالدرجة الأولى.

**ب.** جماعات مسلحة ذات إيديولوجيات متطرفة تملك إرتباطات تنظيمية مع الإرهاب الدولي : وهي جماعات زاحفة لا تعترف بالحدود و تتواجد بكثرة في منطقة الساحل و المغرب العربي أهمها أنصار الدين و الجهاد و التوحيد و الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام النيجيرية ، و التي إستفادة كثيرا من التحولات البنيوية في المنطقة منذ العام 2011م خاصة الأزمة الليبية التي أعطت دفعا لنشاط هذه الجماعات من خلال الإستفادة من فوضى السلاح في ليبيا و إتساع الأراضي غير الخاضعة للحكومات ، وكذا هروب العديد من الإرهابيين من السجون الليبية ، وقد إتخذت هذه التنظيمات رؤية جيوستراتيجية جديدة تمثل منطقة الساحل الإفريقي و القرن المعروفة باسم قوس الأزمات القاعدة الخلفية لها (بوحنية، 2012)، وتمثل المنطقة المغاربية رقعة النشاط الأساسي فقد قامت فعليا بالعديد من العمليات أبرزها التفجيرات التي شهدتها تونس بعد 2011م وعملية تيقنتورين في الجزائر 2013م ، و مع إستمرار الوضع الحالي في المنطقة المغاربية فإن معطيات التهديد الإرهابي لا تزال تنذر بتحديات أمنية كبيرة خاصة مع تواتر أنباء عن تواجد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الهاربين من سوريا و العراق في الصحراء الليبية .

**د.** جماعات مسلحة متخصصة في التجارة غير المشروعة : تملك هذه الجماعات إرتباطات واسعة مع كل الجماعات الأخرى، فهي جماعات مصلحية لا تعترف بالحدود و تهدد الأمن القومي المغاربي من خلال الإتجار بالسلاح و القيام بعمليات خطف لصالح الجماعات الإرهابية وجرائم الإتجار بالبشر، وتتخذ من المنطقة المغاربية طريقا للعبور نحو المناطق الأوروبية من جهة و قاعدة أساسية للنشاط من جهة أخرى ، و تتصدر تجارة المخدرات قائمة الجرائم المنظمة الأكثر نشاطا في المغرب العربي بشكل خاص من خلال إستغلال التقارب الجغرافي بين دول المنطقة باعتبارها همزة وصل بين العمق الإفريقي و أوروبا و تعد الحدود الجزائرية الغربية أبرز الطرق الرئيسية لهذه الأنواع من الأنشطة .

**ثانيا. أزمة ضبط الحدود في ليبيا و أثرها على المنطقة المغاربية.**

تعتبر مواضيع الدولة القومية و السيادة أهم المتأثرين من تنامي الأشكال الجديدة للتهديدات الأمنية طبيعة و مصدرا ، فكل من الإرهاب و النزاعات الإثنية و الأزمات السياسية و الاقتصادية و المخاطر البيئية و غيرها أصبحت تتعدى حدود الدولة الوطنية التي كانت تعتبر الدرع الأول للدولة ، و في حالة وجود خلل ما أو فشل أي طرف في ضبط حدود تكون الأعباء أكبر مما هو متوقع و على نطاق أوسع ، و يتجلى الخطر في المنطقة المغاربية في أزمة ضبط الحدود التي سادت في فترة ما بعد 2011م و وضعت دول المنطقة تحديات أمام عظمى تفرض خيارات إستراتيجية حديثة ، و في التالي أهم مظاهر أزمة الحدود في ليبيا و تداعياتها على المنطقة المغاربية.

**1. تنامي عمليات التهريب و أثرها على إقتصاديات دول الجوار:** تتميز البنية الإقتصادية المغاربية بالهشاشة و غياب التخطيط مما جعلها تعاني من أزمات دورية، ومن السهل تأثرها بالسلوكات غير المشروعة فهناك ثلاث معطيات أساسية تتمثل في :

- فشل النماذج الاقتصادية في المغرب العربي في إيجاد الضيغة المناسبة لإدارة الأنظمة الاجتماعية في محاور التنمية و التوزيع العادل للثروة ، وقد كان هذا العامل أحد محركات أحداث 2011م في المنطقة المغاربية، فهذه الدول لطالما عانت من أزمات إقتصادية تترتبط أغلبها في إرتفاع نسبة الشباب و ضعف الأداء الإقتصادي ما يهدد شرعية الأنظمة الحاكمة و يرهن مسألة الإستقرار الإجتماعي .

- غياب إستراتيجيات واضحة للتنمية في الدول المغاربية و إرتباط أغلب إقتصادياتها بتصدير المواد الطاقوية ، ما جعلها عرضة للهزات الاقتصادية التي تحدث بشكل دوري في السوق العالمية للسلع الطاقوية مثل الجزائر و ليبيا أو تعتمد على الاقتصاد الخدماتي مثل المغرب و تونس و يتطلب هذا النوع من الاقتصاد الإستقرار المحلي و الإقليمي ما يشكل عبئا آخر في ظل التعقيدات الأمنية في المنطقة ، و هو ما جعل هذه الدول تدخل في أزمات عميقة جعلتها تلجأ للمديونية الخارجية و وضعت قيم السيادة و الإستقلال في خطر. (أبو حنيفة و ميعوات، 2017)

- رواج نشاطات التهريب في المنطقة في ظل البيئة الصحراوية الواسعة وغياب المراقبة و التنسيق الأمني نظرا لما تعيشه هذه الدول من انفلات أمني ، و هذا ما ساهم في إضعاف القدرات الاقتصادية للدول المغاربية المعتمدة على الإستيراد بنسبة كبيرة و دعم السلع الأساسية ، إظافة إلى أن نشاطات التهريب البينة تشكل تهديدا مباشرا للثروة القومية المتمثلة في كل ماتمتلكه الدولة من موارد طبيعية و عملة صعبة.

**2. تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و اللجوء:** تأثرت حركيات الظاهرة بالتحولات السياسية التي عرفتها دول جنوب المتوسط و ليبيا تحديدا التي إنتقلت لحالة كارثية ، فمع سقوط نظام القذافي وجدت الدولة نفسها في دوامة من العنف المسلح و الإنتقامات الأهلية في ظل سيادة الفوضى في كل مفاصل الدولة و فرض الميليشيات المسلحة سلطتها على التراب الليبي ، و ساهمت هذه الفوضى في فتح المجال أمام الهجرة بكل أنواعها بحيث أن مسألة العبور لأوروبا أصبحت تعد طريقا سالكا للمهاجرين ، و ما يميز ليبيا أنها تتوسط أربعة أقاليم تتميز بعدم الإستقرار و تعد من بين المناطق الطاردة للسكان (منطقة القرن الإفريقي و الساحل الإفريقي و الشرق الأوسط و المغرب العربي) وبإطلالتها متوسطية الواسعة أضحت منصة لتصدير المهاجرين منذ 2011م (زواشي، 2017، ص 424)، وتعتبر حاليا البوابة الرئيسية للهجرة نحو أوروبا لأولئك الفارين من مناطق النزاع في إفريقيا ، و كذا الناقمون على سياسة الحكم المحلية و برز إثر ذلك جماعات نفعية تنشط على هذا المستوى سواء بعملية تهريب المهاجرين أو التجارة ، و قد أشار تقرير صادر في 2014م من طرف المنظمة الدولية للهجرة عن وجود 700 ألف مهاجر من جنسيات مختلفة مشرد في ليبيا في محاولة الوصول لأوروبا مستغلين غياب السلطات المحلية ، و أشار تقرير للأمم المتحدة صادر في العام 2016م أن ما يقرب 235 ألف شخص في ليبيا يحاولون العبور لإيطاليا حيث لاتزال ليبيا الوجهة الرئيسية ل 56 % من المهاجرين يتجه أغلبهم لإيطاليا بنسبة 17 % مقابل 5 % للوجهة الألمانية و 7% لفرنسا ، و يذكر التقرير أن أغلب هؤولاء يحملون جنسية كل من مصر و السودان و نيجيريا و إيريتيريا و ساحل العاج و غامبيا (يحي أحمد، 2015)، وتعتبر هذه الظاهرة مهدد إقتصادي آخر لا يقل أهمية عن التهريب فالتدفق العالي للمهاجرين غير الشرعيين و اللاجئين من مناطق النزاعات لا يهدد التركيبة الإجتماعية فقط بل يتعداها لجوانب إقتصادية حيث أن طبيعة الإقتصاديات المغاربية تعتمد على توزيع الثروة لا خلقها بالتالي لا يمكنها إستيعاب المهاجرين و اللاجئين في ظل وجود نسبة بطالة عالية من الأساس ،

ولعل الواقع الليبي يعكس حالة الفشل الأمني و الإقتصادي مما أدى لطرد العمالة الأجنبية في صورة العاملين المغاربة.(gharmi, 2016)

وعموما فإن هذا الوضع لم يكن إلا إنعكاس للفوضى في ليبيا ، والتي بدورها لا تزال بؤرة إستقطاب هام للمهاجرين غير الشرعيين من أفارقة و مغاربيين ، و كذا اللاجئين بإعتبارها تملك سواحل واسعة تغيب فيها الرقابة الأمنية ما جعلها ممرا هاما للسواحل الأوروبية ، و بالتالي فإن الحركة الهائلة للمهاجرين ساهمت في تعميق الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية فالمعادلة هنا واضحة تماما **" مزيد من النزاعات تعني مزيد من الأزمات "** و يمكن تلخيص هذه الآثار في ثلاث نقاط أساسية :

**أ-** تزايد معدل المهاجرين و اللاجئين يفرض زيادة الميزانية الأمنية على حساب التنمية المحلية و الخدمات الأساسية للمواطن .

**ب-** إن دوافع الهجرة غير الشرعية ترتبط بصورة مباشرة بقضايا التنمية و الاستقرار ، فطبيعة التنمية تتطلب إستقرار العنصر البشري و التغير المستمر في مكونات المجتمع تؤثر بالسلب على مخططات التنمية المستدامة .

**ج.** تزايد حركة المهاجرين قد يهدد التركيبة البشرية للدول المغاربية و يساهم في رفع خطر إتجاه المهاجرين الجدد في أعمال إجرامية في ظل عدم قدرة هذه الدول على إستعياب هذا القدر من المهاجرين.

**ثالثا. التوزانات الأمنية و الإقليمية المغاربية في ظل فشل الدولة في ليبيا .**

كما تم ذكره من قبل فإن السمة الغالبة للعلاقات الأمنية المغاربية تتميز بالضبابية و غياب واضح للهيكلة ، فالمتتبع للشأن المغاربي يلاحظ أن السلوك الخارجي و العلاقات الثنائية و المواقف تجاه القضايا الدولية يتميز بعدم وجود أدنى مظاهر التنسيق في أغلب فتراته ، و هناك من يرجع هذا الأمر للإرث الإستعماري الطويل خاصة فيما تعلق بقضايا الحدود و مسائل تصفية الإستعمار ، و هذا بالطبع دون إغفال جانب التجاذبات الجهوية و الدولية بحكم الموقع الجيوستراتيجي المتميز و التي أثرت بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات داخل الإقليم (العايب و و آخرون، 2015)، و هو ما جعل دول المنطقة تعيش سيناريو مستمر من التفكك و يقول سيباستيان أبيس مستشار القضايا الأمنية في المركز الدولي لدراسات المتوسط **" دول شمال إفريقيا لا تزال تحاول تسليط الضوء على مقدار ما تبقى من إتحاد المغرب العربي و تقديم إغراء دبلوماسي لكن يبدو أن سيناريو الأمس مستمر حيث تقدم كل دولة مغاربية نفسها دوليا بجدول أعمال خاص و مصالح خاصة دون الأطراف الأخرى"** (abis, 2013, p. 40)،وهذا يدل على أن تناقض سياسات المغرب العربي في تعاطيها مع أزمات المنطقة شكل عائقا أمام بلورة جهود إقليمية موحدة ، فعلى الصعيد السياسي ترى كل دولة أن سياستها تنبغي أن تكون هي المرجعية الأساسية للمنطقة و يخص بالذكر هنا الجزائر و المغرب و ماتشهده علاقات الطرفين من خلافات السياسة حول القضايا المحورية لفترات طويلة ، و الكلام هنا يتعدى القضية الصحراوية لقضايا أخرى تشغل الرأي العام المغاربي .

و بالعودة للدور السياسي الليبيي فقد كان أشبه بالدور الوسيط بالإضافة لتونس ورغم عدم إستغلال القذافي لهذا الدور المهم من خلال قراراته غير المدروسة إلا أن ليبيا فرض عليها أن تساهم في منع تصعيد سياسي بين الجارتين ، بالإضافة لأنها كانت تعتبر حلقة وصل بين إقليمي المغرب و المشرق العربي بإعتبار علاقاتها المتوازية بين الطرفين ، و بغياب هذا الدور الليبي فإن المنطقة فقدت أحد الأطراف الموازنة في العلاقات الإقليمية التي قد تخل التوازن السياسي في المنطقة ، و بالتخصيص على الجانب الأمني فمسألة توزيع الأدوار الأمنية في المنطقة فإنه تشير لمحورين هما المحور الجزائري و المحور المغربي على غرار المسائل السياسية ، فالوضع الإقليمي يدل على طرفين فقط هما الجزائر المغرب في غياب دور تونسي فعال في ظل إنشغالها بالوضع الداخلي و عدم قدرة موريتانيا على لعب دور مهم بما يجعل أي تحرك للطرفين في مواجهة مباشر

فالمغرب ترى أن الجزائر قد فقدت رصيدها السياسي و الأمني مع سقوط القذافي رغم أن العلاقات مع القذافي لم تكن بذلك التميز نظرا لسيادة الرؤية الجزائرية التي كانت تعتبره مصدرا للقلق ، بالتالي فإن الطرف الجزائري لا يراها خسارة بقدر ما هي تهديد امني موجه لها بالدرجة الأولى ، و من الواضح أن التغيرات التي تحدث في المنطقة ساهمت في زيادة الإستقطاب الأمني و السياسي في ظل خروج ليبيا و تونس و غياب القدرة الموريتانية على معادلة الدور الموازن.(antar, 2011)

**خاتمة:**

إن إستمرار حالة عدم الاستقرار لم يكن لها فعليا إنتاج حالة الأمن الإقليمي المغاربي في ظل غياب مفاهيم الدولة في الداخل الليبي و تنامي نفوذ الميليشيات و جماعات المصالح على حساب الكيان الموحد ، و هذا ما صنع خزان للتهديدات الأمنية الزاحفة فكل من الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير شرعية تتخذ منحى غير رتيب في الإنتشار مستفيدة من الطبيعة المساعدة في صورة الأقاليم الصحراوية التي يغيب عنها الرقابة الأمنية و هذا ما شكل معطى جديد للتهديد الأمني في المنطقة ، كما أن القول بأن الواقع الليبي الحالي منتج للتهديدات الأمنية لا يبدو دقيقا نظرا لأن المعطيات الأمنية المعقدة في المغرب العربي كانت تعاني بالأساس من تهديدات أمنية خطيرة فمن الخطأ ربطها بالأزمة الليبية بشكل حصري ، فتوجد عدة أسباب أخرى مرتبطة بالبنية الداخلية لدول الإقليم المغاربي تتمثل في :

- وجود نظم سياسية منغلقة تعتمد في بقائها على تصدير الأزمات من جهة و إستمداد الشرعية من الخارج من جهة أخرى ، و هو ما أدى لوجود شرخ في العلاقات البينية بين دول المنطقة ، و تعد العلاقات الجزائرية – المغربية أبرز مثال لذلك فالواقع المغاربي لا يزال يعاني من الإستقطاب المتواصل و الذي لا يعرف أي تحول منذ فترة و أصبح يخلق حالة من تضارب السياسات الأمنية في المنطقة تعكس رغبة كل طرف في فرض توجهه على المنطقة بالإستعانة بأطراف خارجية تملك نفس التوجهات و المصالح الحيوية .
- وجود نوع من تنامي الأدوار الأجنبية في ظل الفراغ الأمني فقد شهدت المنطقة تدخلين عسكريين في ظرف سنتين يتعلق الأول بتدخل حلف الناتو في ليبيا 2011م و التدخل الفرنسي في مالي 2013م على الجوار المغاربي ، ولعل هذه التدخلات قد تنذر بإعادة سيناريو الشرق الأوسط الذي يشهد فوضى أمنية غير مسبوقة بسبب التدخلات الدولية ، ولم يكن الفراغ الأمني السبب الوحيد في إستقطاب الأطراف الأجنبية فغياب المنظومة الأمنية الجماعية في المنطقة ساهم في الدفع بنوع جديد من سياسة ملئ الفراغ .

✓ **التوصيات والإقتراحات :**

- ضرورة الإعتماد على المقاربات الإقتصادية و السياسية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة مع الحلول الأمنية العسكرية لأن طبيعتها الحالية تفرض وجود معالجة متعددة الجوانب .
- العمل على إيجاد تنسيق أمني عالي أو إستخباراتي بين أجهزة دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة بشكل فعال .
- مساعدة الدول الليبية على بناء وحدة وطنية و إيجاد توافق سياسي حقيقي و مواجهة أي دعوة خارجية للتدخل في الشؤون الليبية .
- ضرورة تفعيل الآلة الدبلوماسية المغاربية وفق مجهود موحد لمنع دعم أطراف النزاع الليبي خارجيا خاصة من الدول التي تسعى للعب أدوار في المنطقة على حساب الدول المغاربية.

**قائمة المراجع :**


- ابصير، أحمد طالب (2010). **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** . *مذكرة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر .
- أبو حنيفة، الوليد، ميعوات،آمنة(2017) .**تفعيل إتحاد المغرب العربي كآلية لتحقيق الأمن الإقتصادية** . *مجلة الإفريقية للعلوم السياسية* . تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07 ) : https://bit.ly/2md1oUF
- بحري، دلال ، شرايطية، سميرة ( 2016) ، **رهانات الأمن الإنساني في الدولة الفاشلة** ، *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية* ، العدد 09 ، الجزائر : مخبر الأمن في منطقة المتوسط ، جامعة باتنة -1- .
- بوحنية، قوي (2012) . **الإستراتيجية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** . *مركز الجزيرة للدراسات* ، تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) :https://bit.ly/2mjKBzx
- بوذراع، أحمد (2001) .**منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية و الإنسانية** . *مجلة الإحياء* ، العدد:04 ، الجزائر: جامعة باتنة 01.
- تحليلات عربي بوست (2018/09/10) ، **أين تقف الصين من النزاع في ليبيا؟ مصالح بكين المتضاربة في المنطقة تضعها في حيرة** ،تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) : https://bit.ly/2kObZoT
- تقرير منظمة العفو الدولية (2011). **المعركة على ليبيا** . المملكة المتحدة : دار بيتر بنسون الدولية للنشر، ص 14 .
- جوهر، جمال (2018) . **متاهة تفكيك سلاح الميليشيات في ليبيا** . *الشرق الأوسط* ، العدد : 14543 ، تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) : https://bit.ly/2lVsfV6
- حادي ، إبراهيم (2018) ، **الدولة الفاشلة في ليبيا و التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري**، *مجلة الحوار المتوسطي* ،المجلد 09(العدد 02 )، الجزائر: مخبر البحوث و الدراسات الإستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي ، جامعة الجيلالي ليابس.
- حجازي ،عبد اللطيف (2017). **التشابكات و التفاعلات القبلية و السياسية في ليبيا** . *مجلة السياسة الدولية* ، العدد 37، مصر : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية .
- الحسن، عمر (2011/05/07). **دول مجلس التعاون و الثورة الليبية : الدواقع و الأدوار**. *مركز الجزيرة للدراسات* ، تم الإسترجاع من الرابط ( 2019/06/07) : https://bit.ly/2U8Ptqi
- حسين عبيد ، منى(2012). **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**. *مجلة دراسات دولية*،العدد 51، العراق : مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد .
- حور، عبد العالي (2017). **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و إنعكاساتها على الأمن القومي**، *مجلة شؤون عربية*، العدد 175، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- الخطواني، أبو حمزة (2017/06/05 ) ، **خريطة القوى السياسية في ليبيا** ، *مجلة الراية الإلكترونية* ، تم الإسترجاع من الرابط ( 2019/06/07) : https://bit.ly/2kNnUTI
- روطان، فريدة (2016/03/14) ، **تحديات الامن القومي الجزائري في ظل تنامي حركات العنف المسلح** . تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) : https://bit.ly/2kmZel0
- فكيري ، شهرزاد (2017) ، **الدراسات الأمنية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا –**، *مذكرة دكتوراه غير منشورة* ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.
- زواشي، صورية (2017) .**أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية ، التحديات و التداعيات 2011-2015**. *مذكرة دكتوراه غير منشورة* ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر .
- سعيد، محمود (2018/06/26). **الصراع الإيطالي – الفرنسي على ليبيا يحتدم** . *شبكة رؤيا الإخبارية*، تم الإسترجاع من الرابط(2019/06/07) : https://bit.ly/2kyAPcl

- سعيدي، ياسين (2016) . **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** . *مذكرة ماجستير غير منشورة* ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2، وهران،2016.
- الشيخ العلوي ، الحسين (2017/04/16) . **لعبة التوازنات في ليبيا و مسارات التوافق السياسي** . *مركز الجزيرة للدراسات* ، تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) :https://bit.ly/2kKTul2
- الشيخ العلوي، الحسين (2017/08/23) . **المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية** . *مركز الجزيرة للدراسات* ،تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) : https://bit.ly/2lWxdkp
- الصريف، عبد الله (2016/10/03). **خارطة المصالح في ليبيا إلى الجنوب** . *مجلة العربي الجديد* ، تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07) : https://bit.ly/2kyB86Z
- طشطوش، هايل عبد المولى(2002) .**الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد**.عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع .
- العايب ، نصر الدين و آخرون(2018). **قراءة في الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي و تأثيره على القضية الصحراوية** . *المركز العربي الديموقراطي* ، تم الإسترجاع من الرابط(2019/06/07) : https://bit.ly/2lRRUyd
- عبد الحفيظ الشيخ ، محمد (2018). **ليبيا و الإنتقال الديموقراطي ، قراءة في الأدوار الإقليمية و الدولية : مساراتها و مآلاتها** . *مجلة العلوم السياسية و القانون* ، المجلد: 02 (العدد10)، ألمانيا : المركز العربي الديموقراطي .
- عبد الشافي، عصام (2014). **تطورات الأوضاع في ليبيا ، أبعاد الدور المصري و تداعياته** .*مجلة بحوث و دراسات* ، مصر : المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، تم الإسترجاع من الرابط(2019/06/07) : https://bit.ly/2mRKfjI
- عكروم، ليندة ( 2011). **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**. عمان : دار إبن بطوطة للنشر و التوزيع.
- كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 ، دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**. *مجلة المستقبل العربي* ، العدد 396 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية .
- محمد ضياء الدين، محمد (2014). **تأثير حلف شمال الأطلسي في الثورة الليبية**. *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم .
- منصر ، جمال (2018). **إحتمالات فشل الدول في شمال إفريقيا : بين مخاطر الفشل و فرص إعادة البناء – دراسة في الحالة الليبية -**. *مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل* ، المجلد 01(العدد 01 )، ألمانيا : المركز العربي الديموقراطي .
- نوفل، سعيد أحمد و أخرون (2017)، **الأزمة الليبية إلى أين** ، *مجلة فريق الأزمات العربي* ، العدد 13 ، الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط.
- يحي أحمد، عمر(2015) .**الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن الأوروبي المعاصر ، دراسة حالة الجزائر**.*المجلة الإفريقية للعلوم السياسية* . تم الإسترجاع من الرابط (2019/06/07):https://bit.ly/2mjJ6Bv
- abis, sebastien .(2013).**non-maghreb: cout economique ou coup politique?.***quaderna de la mediterrania, N01,espange : institut europeen de la mzditerranee.*
- antar, abdul nour ben (2011**). *inter-maghreb relations : revolutions deepen differences***. Retrieved 07 07, 2019, from aljazeera center for studies: https://bit.ly/2kOcrU7
- brooks, rosa ehreneich. (2005). **Failed states or the state as failure** . *law review* , vol72(N01), USA : Georgetown Law Faculty Publications and Other Works.
- cadier, marcus (2016). **world in conflict-the case of libya,the united nations and NATO**, *Bachelor thesis in international relations* , institution of global studies , the university of gothenburg .
- elkatiri, mohamed (2012). **state-building challenges in post-revolution libya**. Retrieved 12 18, 2018, from strategic studies institute , usa army war college: https://bit.ly/2kNxi9X

- fraser, derek (2018). **Failed states : Why They Matter and What We Should Do about Them.** Retrieved from the journal of conflict studies: https://bit.ly/2kiFqz4
- gharmi, elmagdalena (2016). **migration crisis and the libyan gate to africa**. Retrieved 07 05, 2019, from securitologia: https://bit.ly/2kMhS5Y
- iqbal, zaryab; harvey, starr (2008). **bad neighbors: failed states and their consequences**. *conflict management and peace science , N25*,. Retrieved from https://bit.ly/2lSAMrZ
- kusztal, aleksandra. (2017). **theoretical foundations of regional security in international relations - the overview**. *journal of science of the miltary academy of land forces* , vol49(N01*)*, Poland: University of Land Forces.
- lisner, matthew.(2016,). **failed states and effects of instability**.*these in partial fulfillment of requirements for degree of master, university of new jersey*,USA.
- stephen, buzdugan (2017). **new regionalism**. Retrieved from https://bit.ly/2lXm3fh
- wehrey, frederic (2017) .**insecurity and governance challenge in southern libya**. Retrieved 04 21, 2019, from carnrgie endowment for international: https://bit.ly/2mea90M